APA

الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

International Association For Experts & Political Analysts

ورشة عمل:

الانتخابات التشريعية في لبنان 2022

إعداد:

أمانة سر الرابطة

بيروت تشرين الثاني 2021

مقدمة

تتفاقم الازمة السياسية الاجتماعية في لبنان.. ووصلت ذروتها في ظل إصرار صهيو–أميركي . سعودي . اماراتي على تركيز معركتهم ضد محور المقاومة الذي انتصر في أكثر من جبهة وموقع في سوريا ولبنان واليمن وفلسطين.. وميدانيًا في العراق الذي عانى كثيرًا في موضوع الانتخابات التشريعية...

ولئن كانت هذه الحملة ناتجة عن الإخفاقات الميدانية والسياسية للمحور الذي تقوده أميركا وأدواتها، فإن هذا يتطلّب التشديد على أهمية الانتخابات اللبنانية بالنسبة إلى حزب الله ومحور المقاومة.. وربح هذه الانتخابات ونيل الأكثرية مع الحلفاء سيقلب المعادلة حتى في العراق.. بالإضافة الى تحرير مأرب في اليمن..

إن تضييق الخناق على محور الأعداء في كل من لبنان واليمن وسوريا سيكون خاتمة المطاف السياسي بالنسبة لأميركا وادواتها والاذعان لشروط محور المقاومة..

وهذا تطلب السعي الى إجابات عن أسئلة في شتى المجالات، وهو ما ناقشته ورشة العمل التي نظّمتها الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين بعنوان: "**الانتخابات التشريعية في لبنان 2022**"، وذلك وفق المحاور الآتية:

1. الوضع السياسي اللبناني:

أ. قانون الانتخابات والدوائر والصوت التفضيلي.

ب. النسبية: ايجابياتها وسلبياتها..

ت. هيئة الاشراف على الانتخابات، ماذا تفعل في ظل قانون النسبية.

ث. توزع القوى السياسية اللبنانية.. والتحالفات المتوقعة.

ج. عناصر القوة الفاعلة بين المقاومة ومشروعها.. والمشروع الصهيو-أميركي للبنان.

ح. دور الجمعيات المدنية ولماذا تسمية "المجتمع المدني".. NGO'S، والبديل الأميركي عن المجتمع الأهلي اللبناني.

خ. فشل اميركا في إدارة الدولة العميقة (الدولة التابعة للخارج) لتنظيم مؤسسات الدولة اللبنانية بعد الطائف...

د. مشروعان حقيقيان: مشروع حزب الله المقاومة، والمشروع السعودي الأمريكي التطبيعي مع العدو الصهيوني.

2. الوضع الإقليمي:

أ. الانتخابات العراقية أنموذجًا عن التدخل الأميركي-الغربي الخليجي.

ب. استسلام اميركا وحلفاؤها لانتصار سوريا... هل يمكن ان يحصل مثيله في لبنان بعد انتخابات 2022.

ت. الوضع في اليمن وانتصار قوى الدفاع والمقاومة..

ث. تأثير حزب الله كقوة إقليمية.. والحشد الشعبي واليمن المقاومة وسوريا المقاومة.. في تغيير المعادلات الشعبية المحلية في هذه البلدان (الأقطار).

ج. الانسحاب الأميركي من أفغانستان وتأثيره على حلفاء اميركا في المنطقة – غرب اسيا..

3. الوضع الدولي والانتخابات اللبنانية:

أ. الانتخابات الأميركية والصراع على السلطة في اميركا، (هل الانتخابات في اميركا أنموذج للحرية، ام انها نموذجا للفساد التمثيلي.. كما الاقتصادي).

ب. الأمم المتحدة ومراقبوها.. وخضوعهم للإملاءات الأميركية.. كما فرنسا والسعودية..

ت. اميركا وتخريب الدولة اللبنانية بالفساد والدفع باتجاه اللاوطنية من خلال فرض املاءات صهيونية وعربية مطبعة.. من لا حرية ولا نزاهة أميركية..

4. أولويات الخطاب الإعلامي المقاوم.

أولاً: معطيات أولية حول اللقاء:

الزمان	نهار الخميس 2021\11\18 (من التاسعة صباحًا بتوقيت بيروت لغاية الثانية عصرًا).
المكان	مكتب الرابطة في معوض، خلف صيدلية مازن . قرب قناة الاتجاه الفضائية . بناية الروضة 3 . الطابق الأول.

المشاركون الأساتذة السادة:	
1	رئيس الرابطة د. محسن صالح.
2	عضو الهيئة الإدارية في لبنان الأستاذ غالب قنديل.
3	عضو الرابطة د. أمين حطيط.
4	عضو الرابطة د. عادل يمين.
5	عضو الرابطة د. حسن جوني.
6	عضو الرابطة د. أحمد ملي.
7	عضو الرابطة الأستاذ علي مراد.
8	عضو الرابطة العميد الأستاذ شارل أبي نادر.

9	عضو الرابطة الأستاذ علي ناصر الدين.
10	عضو الرابطة الأستاذ حسن حجازي.
11	عضو الرابطة الأستاذ وجيه زغيب.
12	عضو الرابطة الأستاذ هادي قبيسي.
13	أمينة سر الرابطة د. وفاء حطيط.

ثانياً: وقائع الجلسة:

افتتح د. محسن صالح حلقة النقاش بالترحيب بالمشاركين، وطرح مجموعة من النقاط تتعلق بموضوع الحلقة، وقال:

تجري معظم الاستحقاقات الداخلية في الوطن العربي على مقاس الساعات الأجنبية، خاصة الأميركية، ولبنان لا يبدو انه استثناء عن القاعدة، لأن الخوف من العقوبات الأميركية أصبح كابوسًا على معظم الطبقة السياسية اللبنانية، وكانت محاولات حثيثة ودؤوبة أميركية – "قواتية" - سعودية لتبكير موعد الانتخابات النيابية، وان أخفقت هذه المحاولات الا انهم استدرجوا فخاخ الفتنة الدموية امعانًا في التهديد لتغيير الموازين والرؤى عبر جمع شتات حلفائهم الى لعبة السيف السعودية الملطخة بدماء شهداء خلدة والطيونة.

17 تشرين الأول ارادت منه "القوات" و"NGO'S" تهديد الاخرين: التيار وجمهور المقاومة وقياداتها، تماماً كما حصل في العراق، إذ أقالوا عادل عبد المهدي، واجروا انتخابات مبكرة وزوروها قبل شروق الشمس، ووصل الامر السياسي في العراق الى عنق الزجاجة ولايزال الامر مستمرًا حتى اليوم.

ما هو المتوقع في لبنان؟، هل يريدون أخذ ما عجزوا عنه في الفتن الإعلامية والعملية وتشويه الحقائق التي بدا أنها تسير عبر التسويق الإعلامي بأن التيار وحلفاءه خسروا الشارع، وأن "القوات" و"NGO'S" مع ريفي وبهاء الحريري، وربما "دواعش" الخلايا النائمة ليأخذوا البلد طوعًا الى اميركا والسعودية؟، يعني أنهم سوف يلجؤون الى التوتير الأمني مجددًا في حال خسروا.

لماذا الإصرار على استقالة قرداحي؟، أليس هذا استكمالًا لاسترهاب حلفاء المقاومة وسوريا والسير بفرض سياسات تتعلق بالترسيم والشروع؟، مع غموض هذا الشروع بالعلاقة التطبيعية لتمرير الغاز المصري الإسرائيلي عبر الأردن، وبالتالي وصولًا الى لبنان؟.

هذه الانتخابات ربما أهم المؤشرات، هو مفترق طرق له الكثير من النتائج على المستوى الشخصي والزعماتي المحلي، الى موازين القوى الإقليمية والدولية.

أصبح لبنان ملعبًا للكبار وليس للتكتيك، بل للاستراتيجية بفعل المقاومة، والمطلوب رأس المقاومة، والمشكلة مع حزب الله ليس كتنظيم سياسي لبناني، انما المشكلة مع الحزب انه يمتلك صواريخ دقيقة وعلاقته مع إيران، من ضمن هذا الامر ذهب بعض العرب الى الحوار مع إيران.

المسألة في لبنان ليست قضية انتخابات مباشرة، بل هي قضية ثقافة وسياسة؛ وبالتالي الأصل في الذي يشتغله مراكز الدراسات الأجنبية حول تقطيع اوصال القوى التي احتضنت المقاومة ومع ذلك استمرت بالمقاومة.

مداخلة عضو الرابطة د. احمد ملي

الانسحاب الأميركي من أفغانستان له تداعياته على المنطقة ومنها لبنان، ولبنان من ضمن الإقليم ويتقدم في الأولوية. دور لبنان لم يتغير ولكن اولويته الان بمسألة امن "إسرائيل" ومسألة المقاومة ومسألة الصراع ضد إيران ومحور المقاومة ولبنان حلقة أساسية في الصراع، ولذلك نرى لبنان الان سواء بإنشاء سفارة اميركية ضخمة في لبنان، وحجم التدخل في لبنان ينم عن اهتمام بلبنان فهو يتقدم في الأولوية.

كثيرون شبهوا انسحاب اميركا من أفغانستان بالانسحاب من سايغون، ومن دون أدنى شك الانسحاب من أفغانستان بالشكل المذري يعبر عن انكسار الهيبة الأميركية ولكن التشبيه غير دقيق، بمعنى صحيح ان الولايات المتحدة انسحبت بشكل مذل من سايغون لكنها انتصرت في الحرب الباردة بسقوط جدار برلين وتفتت الاتحاد السوفياتي.

الان غير وارد في استعمال القوة الخشنة وبالتالي ذاهبين الى استعمال القوة الناعمة، الضغوط الاقتصادية، وموضوع الاشغال. نحن الان على مستوى الإقليم في وضع متقدم، سوريا تجاوزت الخطر، اليمن أيضا، ولكن الضغوط الاقتصادية القصوى وعلى مستوى الحاصل العام اعتقد انه لدينا وضع، وادعو القوى الحية ان لا نكتفي، وعندي خشية من الاليات الموجودة في التعاطي مع معطيات ساحتنا قد لا تكون كافية.

المعركة هي في الأشهر الفاصلة، والأمريكان سيرشدون تواجدهم على مستوى الاقليم وليس انسحاب. يجب ان لا نكتفي بالتحليل، ولا نقتصر على الأدوات الرسمية التقليدية، والذهاب الى الدبلوماسية العامة الشعبية.

ورقة عمل عضو الرابطة الأستاذ علي نصر الدين

إن المعركة هي معركة 12 مقعد بكل الإحصاءات وهي التي تنقل الأغلبية من فريق الى اخر. ويجب ان لا نخوض معركة شبيهة بالعراق، ويجب ان نخفف اللوائح القريبة من 8 اذار، والأفضل ان لا يكون هناك الكثير من المرشحين. وفي ورقة العمل قراءة في الانتخابات النيابية منذ قيام دولة لبنان وفق الآتي:

منذ قيام دولة لبنان الكبير عام 1920 وحتى العام 2009، كانت الإنتخابات النيابية تجرى وفقاً لقانون إنتخابي يعتمد النظام الإقتراع الأكثري في الدوائر . وفي الفترة الممتدة من الاستقلال عام 1943 حتى اتفاق الطائف عام 1989، جرى أكثر من مرة تعديل قانون الإنتخابات النيابية، ولكن بقي نقطتان أساسيتان لم يتم تعديلهم:

1. في كل مرة كان يتم تعديل قانون كان يتم زيادة أو تقليص عدد نواب المجلس، تبعاً لمصالح العهد القائم لكن يبقى النظام الأكثري هو الأساس في القانون.

2. على الرغم من التوازن الديمغرافي بين المسلمين والمسيحيين كان توزيع النواب يتم على أساس 6 نواب للمسيحيين مقابل 5 نواب للمسلمين.

وفي آخر تعديل لقانون إنتخاب المجلس النيابي قبل اتفاق الطائف عام 1960، أصبح عدد النواب 99 نائباً، 54 نائب مسيحي و45 نائب مسلم.

في وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف عام 1989) تم الاتفاق على أن يكون أعضاء المجلس النيابي مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وحدد عدد أعضاء المجلس بـ 108 نواب أي بزيادة 9 مقاعد للمسلمين ليصبح العدد يساوي عدد المقاعد المسيحية في المجلس. تم تعديل الدستور لناحية عدد أعضاء المجلس النيابي، وذكر في المادة 24 من الدستور اللبناني النص التالي:

يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء.

وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ _ بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب_ نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج_ نسبياً بين المناطق.

لأسباب غير معروفة ظاهرياً، تم زيادة 20 مقعدا لمجلس النواب على ما كان متفق عليه في الطائف، بحيث أصبح عدد أعضاء المجلس النيابي 128 نائباً.

كما ذكر في وثيقة الوفاق الوطني ان الدائرة الانتخابية المعتمدة في الإنتخابات هي المحافظة، لكن هذه الفقرة لم تذكر في الدستور ولم يعمل بها بحيث تم تجاهلها في بعض الإنتخابات كما سنذكر في سياق هذا التقرير.

ان اتفاق الطائف أتى لسحب الصلاحيات الدستورية الكبيرة التي كان يتمتع بها رئيس الجمهورية وإناطتها لمجلس الوزراء مجتمعاً بالشكل، لكن فعلياً هذه الصلاحيات باتت بيد رئيس الحكومة وذلك من خلال عدم وجود قانون أو نظام داخلي لمجلس الوزراء.

بالعودة إلى ما قبل الطائف وتحديداً قانون عام 1960، وهو القانون الإنتخابي الذي سرى لأطول فترة زمنية من عمر الإنتخابات النيابية. فان هذا القانون قسّم لبنان إلى 26 دائرة انتخابية و99 مقعداً موزعين بين 54 مقعداً مسيحياً، و45 مقعداً مسلماً وفقاً لنظام الإقتراع الأكثري. بينما كان تأثير الصوت المسيحي يأتي بعدد من المقاعد يساوي عدد المقاعد المسيحية.

بعد اتفاق الطائف ولأسباب مجهولة شكلاً تم زيادة 20 مقعداً نيابياً مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وتبين ان هذه المقاعد تم توزيعها على الدوائر الصغرى (القضاء) بطريقة مدروسة وغير قانونية، نذكر منها المقعد الدرزي في العاصمة بيروت، المقعد الماروني في مدينة طرابلس، مقعد علوي في الشمال.

ومن المفارقات في هذا التوزيع وبناء على لوائح الناخبين عام 2021 نذكر بعض منها:

في محافظة جبل لبنان يوجد 82.238 ناخب سني لهم مقعدان، و78.840 ناخب شيعي ولهم ثلاثة مقاعد.

في مدينة طرابلس 5.232 ناخب ماروني لهم مقعد، بينما في محافظة النبطية يوجد 24.400 ناخب ماروني ولا يتمثلون بمقعد نيابي.

في قضاء النبطية 146.267 ناخب شيعي لهم ثلاثة مقاعد أي بمعدل 48.756 ناخب لكل مقعد، بينما في قضاء بعبدا يوجد 42.917 ناخب شيعي ولهم مقعدان بمعدل 41.459 ناخب لكل مقعد، وفي قضاء جبيل 17.697 ناخب شيعي لهم مقعد نيابي.

في بيروت يوجد 5100 ناخب درزي يتمثلون بمقعد، وفي قضاء عاليه يوجد 71.043 ناخب درزي ولهم مقعدان، كذلك الأمر في قضاء الشوف يوجد 65.085 ناخب درزي ولهم مقعدان.

في مجمل هذا التوزيع للمقاعد النيابية يجد ان المستفيد الأول هو الناخب السني أي من طائفة رئيس الحكومة، ونتيجة ذلك يكون رئيس الحكومة أتي بقوة تأثير الناخب السني على المقاعد النيابية من باقي الطوائف.

فيما يلي نتطرق إلى الانتخابات النيابية منذ عام 1992 حتى الآن:

منذ انتخابات عام 1992.

منذ عام 1992 حيث جريت الإنتخابات النيابية لأول مرة بعد اتفاق الطائف وفقاً لقانون انتخابات نيابية يعتمد النظام الأكثري توزعت المقاعد النيابية على الشكل الآتي:

- دائرة محافظة بيروت لها 19 مقعداً.

- دائرة محافظة الشمال لها 28 مقعداً.

- دائرة محفظتي الجنوب والنبطية ولها 23 مقعداً.

- دائرة محافظة البقاع ولها 23 مقعداً

- محافظة جبل لبنان ولها 35 مقعداً

انتخابات عام 2018

بعد إنتخابات عام 2009، وظهور الخلل الكبير بين عدد الأصوات التي نالها كل فريق سياسي مقارنة مع عدد المقاعد النيابية التي فاز بها كل فريق، اتفق اللبنانيون على أن هذا القانون ليس بالقانون الصالح للانتخابات النيابية، ويجب الاتفاق على قانون عصري يراعي صحة التمثيل والتنوع اللبناني في الإنتخابات النيابية لعام 2013.

وحتى موعد الإنتخابات النيابية عام 2013 لم تكن القوى اللبنانية قد توصلّت إلى اتفاق على صيغة جديدة لقانون الإنتخابات النيابية، فتم التمديد للمجلس النيابي المنتخب عام 2009 بقانون صادر عن المجلس النيابي.

في هذه الفترة تم تقديم أكثر من 20 صيغة إقتراح قانون للانتخابات النيابية، منها الأكثري في دوائر مصغّرة، ومنها المختلط بين النسبي والأكثري في دوائر متوسطة وكبرى أحياناً. كل هذه الاقتراحات سقطت بفعل الصيغة التي كانت تُقدّم بها والتي كانت تتناسب مع فريق سياسي دون الآخر.

وفي نهاية المطاف تم الاتفاق على قانون إنتخابي يعتمد نظام التمثيل النسبي في الدوائر مع مراعاة التنوع الطائفي اللبناني، وقد تم تقسيم لبنان إلى خمسة عشر دائرة انتخابية على الشكل الآتي:

1 _دائرة بيروت الأولى بغالبية مسيحية، تمثلت بـ 8 نواب.

2 _دائرة بيروت الثانية بغالبية إسلامية، تمثلت بـ 11 نائب.

3 _دائرة الجنوب الأولى: ضمت مدينة صيدا وقضاء جزين، تمثلت ب 5 نواب.

4 _دائرة الجنوب الثانية: ضمت قرى قضاء صيدا (الزهراني) وقضاء صور، تمثلت بـ 7 نواب.

5 _ دائرة الجنوب الثالثة: ضمت أقضية محافظة النبطية، تمثلت بـ 11 نائب.

6 _دائرة البقاع الأولى: ضمت قضاء زحلة، تمثلت بـ 7 نواب.

7 _دائرة البقاع الثانية: ضمت قضاءي البقاع الغربي وراشيا، تمثلت بـ 6 نواب.

8 _دائرة البقاع الثالثة: ضمت قضاءي بعلبك والهرمل، تمثلت بـ 10 نواب.

9 _دائرة الشمال الأولى: ضمت قضاء عكـار، تمثلت بـ 7 نواب.

10 _دائرة الشمال الثانية: ضمت مدينة طرابلس وقضاء المنية الضنية، تمثلت بـ 11 نائب.

11 _دائرة الشمال الثالثة: ضمت أقضية زغرتا، الكورة، البترون وبشري، وتمثلت بـ 10 نواب.

12 _دائرة جبل لبنان الأولى: ضمت قصاءي جبيل وكسروان، تمثلت بـ 8 نواب.

13 _دائرة جبل لبنان الثانية: ضمت قضاء المتن الشمالي، تمثلت بـ 8 نواب.

14 _دائرة جبل لبنان الثالثة: ضمت قضاء بعبدا، تمثلت بـ 6 نواب.

15 _دائرة جبل لبنان الرابعة: ضمت قضاءي الشوف وعاليه، تمثلت بـ 13 نائب.

على الرغم من بعض التجاوزات التي حصلت إبّان الحملات الانتخابية وخلال الإنتخابات، إلاّ ان النتائج كانت تعكس إلى حد كبير أحجام القوى السياسية في لبنان، كما تم مراعاة التنوع الطائفي من حيث صحة التمثيل النيابي للطوائف في المجلس النيابي. وفي الدوائر التي لم يتم تمثيل أكثر من لائحة (الزهراني – صور، ومحافظة النبطية) يعود الامر إلى الخلل في توزيع المقاعد كما تم ذكره سابقاً.

أما فيما يختص باختلاف الحاصل الإنتخابي بين دائرة وأخرى، وهذا ما اعتبره البعض ثغرة في قانون الانتخابات، هذه المسألة تعود إلى الاختلال في التوزيع الديمغرافي بين الديانتين الإسلامية والمسيحية والتوزيع الطائفي لكل من هاتين الديانتين، كذلك الأمر إلى التوزيع الطائفي على الدوائر الانتخابية.

- هيئة الإشراف على الإنتخابات

تتولى الهيئة المهام والصلاحيات الآتية (المادة 19 من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب):

1 .اصدار القرارات والتعاميم التي تدخل ضمن مهامها ورفع الاقتراحات التي تراها مناسبة الى الوزير.

2 .تلقي طلبات وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والالكترونية الراغبة بالمشاركة في تغطية عملية الاقتراع والفرز وتسليمها التصاريح اللازمة لذلك، ووضع قواعد سلوك للتغطية الاعلامية.

3 .تلقي طلبات وسائل الإعلام الخاصة المقروءة والمرئية والمسموعة الراغبة في المشاركة في الاعلان الانتخابي المدفوع الأجر وفقا لأحكام هذا القانون.

4 .مراقبة تقيد اللوائح والمرشحين ووسائل الإعلام على اختلافها بالقوانين والأنظمة التي ترعى المنافسة الانتخابية وفقا لأحكام هذا القانون.

5 .تحديد شروط واصول القيام بعمليات استطلاع الرأي وكذلك نشر او بث او توزيع النتائج أثناء الحملة الانتخابية ومراقبة التقيد بفترة الصمت الانتخابي.

6 .استلام الكشوفات المالية العائدة للحملات الانتخابية والتدقيق فيها خلال مهلة شهر من تاريخ اجراء الانتخابات.

7 .تلقي طلبات تسجيل المفوضين الماليين عن الحملة الانتخابية لكل مرشح وتسليمه ايصالا بذلك.

8 .ممارسة الرقابة على الإنفاق الانتخابي وفقا لأحكام هذا القانون.

9 .قبول ودرس طلبات المراقبين الانتخابيين المحليين والدوليين ومنحهم التصاريح ووضع قواعد سلوك لهم.

10 .نشر الثقافة الانتخابية وارشاد الناخبين وتعزيز الممارسة الديموقراطية بالوسائل المتاحة كافة.

11 .تلقي الشكاوى في القضايا المتعلقة بمهامها والفصل بها، ويعود لها أن تتحرك عفواً عند تثبتها من أية مخالفة واجراء المقتضى بشأنها.

12 -يمكن للهيئة ان تستعين عند الضرورة بأصحاب الخبرة المشهودة في الاختصاصات المرتبطة بالانتخابات وشؤونها.

تقدم الهيئة تقريرا بأعمالها مع انتهاء ولايتها وتحيله إلى كل من رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء ووزير الداخلية والبلديات ورئاسة المجلس الدستوري.

بناء على ما تقدم نجد ان هيئة الإشراف على الانتخابات النيابية عملها شكلي (شرطي يحمل صفارة، ولا يحمل دفتر مخالفات)

مداخلة عضو الرابطة د. امين حطيط

الكل يعلم ان لبنان بقي خارج "الربيع العربي" في مشاركة فعلية على المسرح وان كان قد شغل دورا لا بأس به في هذا الإطار. اليوم الساحات النارية في منطقة غرب اسيا تكاد تكون قد حسمت، في اليمن المسألة مسألة وقت، وفي سوريا المسألة مسألة وقت، والعراق يتجه نحو التمازق، ويبقى مسألة لبنان الذي هو بالنسبة للمشروع يعتبر أهمية

واولوية فائقة، حتى يكاد البعض يقول ان من يملك قرار لبنان يستطيع ان يعوض خسائره او يثبت إنجازاته ومكتسباته.

معركة لبنان تكاد تعادل نصف المعركة منذ عشرة سنوات الى اليوم، ومن هنا ينبغي الالتفات الى معركة الصراع على لبنان وفي لبنان، لبنان له أهمية ان امتلكت قراره ومنعت الاخر من الاستئثار به يثبت انجازاتك الاستراتيجية في الإقليم وان خسرت قراره فإن الإنجازات تفرغ من محتواها او تعطل بشكل او بأخر ونعود الى مسألة الفوضى التي طرحوها في العام 2006.

موقع لبناني أساسي في هذا الموضوع ونحن بحاجة الى الإجابة عن أسئلة ثلاثة:

- ما هي مواطن التدخل والتأثير التي يمكن ان يلجا اليها من قبل الخصم للتأثير في لبنان.
- ما هي القوى الجاهزة للمواجهة.
- ما هي الأهداف التي يمكن ان يحققها هذا الطرف او ذاك.

اليوم انتقلت المعركة من معركة حسم بالنار الى معركة شمول للصراع من غير النار، بمعنى ان كل الوسائل ستزج في المعركة باستثناء النار، والسبب في ذلك ان النار التي استعملت لم تحقق الأهداف التي عول عليها بهذا الموضوع.

مواطن التدخل في لبنان هي 6 مواطن وكل من هذه المواطن له أسلوبه وادواته:

- الموطن الأول الحكومة وبالنسبة لهم تعطيل وبالنسبة لنا تفعيل.
- الموطن الثاني الأجهزة الأمنية، واليوم هناك حركة مسعورة من قبل الولايات المتحدة الأميركية لإظهار قبضتها على الأجهزة الأمنية من جيش وقوى امنية وان هذه الأجهزة رهن اشارتها، وصحيح ان ذلك لن يحصل ولكن تريد ان تروج لهذه الفكرة من اجل المعنويات.
- الموطن الثالث النقد والمال، الحرب النقدية ستستمر وبشكل دراماتيكي، ومصلحتنا ان نثبت النقد ومصلحتهم ان يلعبوا بالنقد.
- الموطن الرابع الاستقرار الداخلي الاجتماعي قبل الاقتصادي، هم يريدون الفوضى وإشاعة نوع من جو الخوف والقلق.
- الموطن الخامس الاقتصاد، التدهور الاقتصادي يستمر العمل به ويعتمدون الى سياسة المماطلة القاتلة.
- الموطن السادس وهو الاهم والأخطر، الانتخابات النيابية التي تكاد تعادل ثلث الباقي.

لهذا السبب نرى ان الاعداد للمواجهة ينبغي ان يرتكز نقطة نقطة لما ذكرت بشكل نبحث فيه عن هدف الخصم في هذا الموطن ونعطله او نعمل خلافه، وهذا امر بحاجة الى وضع خطة استراتيجية شاملة والوضوح الكامل، ونحن وعلينا ان نتحاشى 3 سلبيات كبرى:

- السير في اعلامهم.
- السير في خطتهم (وقد نجحنا نجاح باهر في ما حصل بكمين الطيونة وعدم سيرنا في خطتهم).
- تفكيك التحالفات وزرع الشقاق في صفوفنا وهذه نقطة ينبغي الالتفات اليها وينبغي الإسراع لمعالجة ما هو قائم الان.

بالنسبة للانتخابات هناك فرضيات ينبغي ان نواجهها:

- فرضية الإطاحة بالانتخابات، هذه الفرضية ينبغي ان تواجه بجدية، وينبغي ان تكون قائمة.
- فرضية انتخابات مع التزوير.

- فرضية الاحجام ضمن صفوفنا عن الاقتراع، وهي صحيح لا تؤثر على المقاعد ولكنها تؤثر على ترجمة نتائج الانتخابات، وهذه النقطة ينبغي ان تلاحظ من مسألة اختيار المرشحين الذين لا يتكئون على حزبهم بل يتكئون على جناحين كفأتهم وحزبهم.
- فرضية التراجع في المستوى العام التحالفي او صياغة التحالفات او المباغتة في تحالفات يجب الالتفات اليها.

الانتخابات ليس عملا إداريا وليس عملا سياسيا بل عمل ذو طبيعة استراتيجية كبيرة، لأنه يعولون عليه للانقضاض على النتائج التي حققناها خلال السنوات العشر الماضية، ولبنان برأيهم إذا تم امتلاكه بقراره يستطيعون ان يعوضوا خسائره في الإقليم.

اميركا لم تخرج من الشرق الأوسط والقول انها انسحبت او ستنسحب من الشرق الأوسط الى الشرق الأقصى كلام فيه مغالاة وتعمية على الحقائق، اميركا اعادت الانتشار في الشرق الأوسط وبدلت استراتيجية استثمار هذا الانتشار، وبقيت في استراتيجيتها القوة عنوان، كما بقيت الهيبة التي تحدثها القوة عنوان ولذلك تجمع قواتها وقدراتها في الأردن بشكل يحقق لها هذه الهيبة.

اليوم صحيح ان اميركا ستخفف عديدها في الشرق الأوسط من 64 ألف الى 42 ألف، ولكن 42 ألف مجمعين في ثلاث مناطق بشكل مركز يحدثوا فارق نوعي عسكري، وفي استراتيجيتها اميركا لن تدخل في حروب ولكن ستعتمد استراتيجية شهر السيف دون ان تهوي به.

الوجود المسيحي في لبنان وضرب التيار الوطني الحر ليس ضرب ميشال عون او ضرب شخص بل ضرب للوجود المسيحي المؤمن بالمسيحية المشرقية والمؤمن بالمشرقي لتمكين صاحب فكرة فاليحكم الاخوان.

يجب ان نسقط كل الحساسيات واختلاف الكيمياء والفيزياء بين الأشخاص، ونسعى الى كيف ينتصر التيار الوطني الحر الذي يمثل المسيحيين لتجذير المسيحيين في لبنان.

التحقيق بمرفأ بيروت هو متخذ وسيلة لتحريف الحقيقية ومن اجل الاستثمار في الانتخابات، وإذا لم يتمكنوا من استثمار مرفأ بيروت بالشكل المناسب قد يطيحوا بالانتخابات ويحملونا المسؤولية في هذا الموضوع.

بالنسبة للتحقيق بانفجار مرفأ بيروت هناك ثلاث نقاط ينبغي الانتباه اليها:

- تصويب مسار التحقيق في تقديم المسار الأصلي الاولي الذي يتعلق بالتفجير وتهيئة مصيره قبل المسار الثاني الثانوي الفرعي المتعلق بالتقصير والإهمال، طارق البيطار لا يعمل من فراغ ولا من راسه بل هناك منظومة كبرى سياسية قانونية عدلية جنائية تديره، وأركز اليوم على طلب الرئيس ميشال عون للصور من روسيا واستجابة روسيا وادعو الى أوسع حملة لاستثمار هذه الصور، لان هذه الصور تجبر المحقق العدلي ان يقدم المسار الاولي الأصلي على ما يتلهى به الان.
- الاقتصاد والتجويع وهذه المسألة ستتصاعد بشكل مريع خلال الأشهر الخمسة المقبلة ويجب ان نجد أي حل للحد من الاثار السلبية، وأول ملف يجب ان نضيء عليه ونخوض معركة كبرى هو ملف الدواء، فاليوم نسبة 40 الى 50 بالمئة من أصحاب الامراض المزمنة سيموتون لأنهم غير قادرين على شراء الدواء.

ورقة عمل ومداخلة عضو الرابطة الأستاذ غالب قنديل

أولًا ـ تتعرض بلداننا لمحاولات اختراق وتخريب منظم تديرها قوى الاستعمار الغربي والكيان الصهيوني والرجعية العربية بمداخل وعناوين متعددة تتحرك وتتبدل تبعا لخصوصيات البلدان والساحات يجمع بينها خيوط التحريك والتشغيل الأميركية الرجعية للمنصات والصحف والجماعات المشبوكة والمحفزة لاستنزاف الجهد الوطني التحرري المناهض للاستعمار والصهيونية.

ثانيًا ـ في مجابهة هذه الحملة تتحرك مبادرات منفردة ومعزولة في كل بلد بمفرده بعيدا عن أي تنسيق او تعاون أو تبادل للخبرات مما يجعلها عرضة للتعثر والاستضعاف بدلا من ان تتساند وتشترك في مواجهة جوهرها الواحد ولذلك فإن تخطي تجزئة الساحات في خطط المجابهة بات أكثر من ضروري وملح مع بلوغ الصراع مستويات أشد تعقيدا تتطلب جهودا مكثفة وكبيرة وقيمة التشبيك والتناعم أنه يولد تحولا في معادلات الصراع فيربك الحلف المعادي ويستنزفه ويطور من حركة القوى التحررية ويعزز شعور الجماهير بالثقة وعدم الاستفراد وبالتالي ينعشها معنويا وسياسيا.

ثالثًا ـ يفترض تطويع تكنولوجيا الاتصالات والمنصات التفاعلية للارتقاء بأنماط التنسيق والتناغم وتداول الخبرات والتجارب وهذا العامل ضروري لترسيخ فكرة المعركة الواحدة والقضية الواحدة وهو من شروط الادارة النوعية للبعد الزمني بحيث يمكن لفكرة خلاقة ان تعدل في التوازنات والأحداث إذا اقتبست او اقترحت في الوقت المناسب خصوصا أن بلداننا أشبه بعلب وساحات متقاطعة رغم اللقاء المفترض في إطار محور المقاومة الذي هو عنوان انتماء جامع ومشترك.

رابعًا ـ ما يصلنا من دقائق التجارب التنظيمية والجماهيرية اليومية في العراق واليمن وفلسطين الخ... هو القليل وما يوضع منها قيد التداول لا يتخطى اللقاء العمومي في اطار محور المقاومة وهو ما يزال رابطا عاما لم يتشكل منه نسيج تفاعل فكري ثقافي سياسي أو تبادل خبرات سياسية وتنظيمية وعسكرية في ادارة الصراع بينما ينبغي تداول الدروس والخبرات ونشرها بحيث يعاد توظيفها وتأصيلها تبعا لخصوصية كل ساحة في بلداننا وهذا ما يمثل روح وحدة الصراع ولأن حلف العدوان مركزي التنظيم والتخطيط فهو يتفوق علينا في القدرة على التحرك في عدة مواقع دفعة واحدة وبإشارة واحدة من القيادة الأميركية وطالما لم نحقق مركزية القيادة والتناغم والإدارة الاستراتيجية والتكتيكية سيبقى حلف الأعداء متقدما في مستوى التنظيم والإدارة والسيطرة.

خامسًا ـ رغم تطور شبكات الاتصال وتوافر التقنيات لدى سائر أطراف المحور إلا ان أطراف المحور مقصرون فعليا في درجة ومستوى تبادل الخبرات التنظيمية والنضالية وهذه ثغرة لا يجوز ان تستمر وينبغي تخطيها في أقصى سرعة ممكنة ووضع الترتيبات والآليات التنظيمية لذلك.

سادسًا ـ أظهرت خبرة الصراع أهمية توحيد الجهود والطاقات في تفعيل التسارع في تحول ميزان القوى بصورة حاسمة لصالح معسكر التحرر والمقاومة ومع الاستفادة من تطور وانتشار التكنولوجيا الحديثة يفترض أن نرتقي بدرجة التفاعل الشعبي والطلائعي في بلداننا فما يمكن انجازه سيصبح أكبر وأعظم بانتقال الخبرات في التوقيت المناسب لتأصيلها وتوظيفها واعادة استثمارها.

سابعًا ـ نقترح تكوين مجموعات دائما لتبادل الخبرات تصدر تقارير ودراسات معمقة حول تجارب محددة توضع في التداول بين أطراف المحور وكوادره بمختلف اختصاصاتهم بحيث تسهم في ارتقاء مستوى الخبرات التنظيمية

والنضالية والتقنية في ظروف متنوعة خصوصا مع تعدد ساحات العمل وميادينه في بلداننا التي تواجه مرحلة من التحولات والتحديات تختلف في ايقاعها وانعكاسها بين ساحة وأخرى.

أدوات التدخل الخارجي معروفة المال والعلاقات السياسية وعمليات التحشيد الإعلامي هي أدوات تدخل موجودة والقانون اللبناني غير محصن ونافذ لآلياته المانعة لكل انواع هذه التدخلات. نحن بلد مخلع ندعي السيادة ولا سيادة، ومن موقعي في المجلس الوطني للإعلام أقول ان محاولاتنا للتدخل في ضبط الأداء الإعلامي اصطدمت بجدار السلطة السياسية ورفضها للاستجابة لأي توصيات تتعلق بهذا الامر، وبدون ان يتعدل القانون ويصبح هناك اليات جديدة تعطي المجلس كمرجعية ناظمة صلاحية المحاسبة وليس فقط المراقبة لن ينتظم القانون الإعلامي وفق القانون، والان اعلامنا خارج القانون في الانتخابات وخارج الانتخابات، وبالانتخابات تصبح شريعة الغاب والمال ومن يدفع أكثر هي الحاكمة بكل وسائل الاعلام، ولذلك لا يوجد مجال بأي شكل من الاشكال ان نلاحظ في الأداء الإعلامي أي مساحة تستجيب لشروط القانون.

واقعنا غير صحي ومعطوب قانونيا وسياسيا، وللأسف الفريق الوطني بكل اطرافه لم يعطوا هذا الامر أي اهتمام. والأهم بموضوع المعركة الانتخابية غير موضوع القانون، الأساس وجود خطة واحدة لسائر أطراف الطيف الوطني، كل القوى الوطنية يجب ان تكون موضوعة على اللائحة في إطار التخطيط لإدارة الانتخابات.

لا يجب ان تفوت أي جزئية بضمان "تلاوين" جامعة في الطيف الوطني في تحالفات على مستوى الترشيح وتحريك الكتل الناخبة لصالح اختيار المرشحين الاوفر حظا في تمثيل هذا الخط، عندما تخاض المعركة على انها معركة خط تصبح طاقتها الاستقطابية اعلى وإمكانية ان تحشد أصوات أكبر وبالتالي زخمها في صناديق الاقتراع يبرز بشكل أوضح.

أكبر خطيئة ارتكبت بعد الطائف هو عدم تطبيق المادة 95، الانتقال الى نظام المجلسين واستحداث مجلس الشيوخ الى جانب مجلس نواب ينتخب خارج القيد الطائفي هو الطريق لبناء دولة حقيقية في لبنان، وفي واقع الاجتماع الطائفي والتعدد، فإن الانتقال الى واقع أكثر حداثة في البنيان السياسية والاجتماعي يمر بحلقة نظام المجلسين، وبتقديري تأخير عملية التنفيذ خطأ بل خطيئة ولو طبقت كان هناك إمكانية دخول عهد جديد من الانتظام السياسي وكان صار هناك فك وتركيب على حساب العصابيات وشدتها وعلاقتها بتموضع الكتل الشعبية الكبرى في المجتمع، وهذا الموضوع الذي ينبغي التركيز عليه بأي جهد فكري سياسي يتعلق بتحديث الدولة اللبنانية وتكوينها على أسس جديدة.

ورقة عمل عضو الرابطة العميد شارل ابي نادر

قد تكون هذه الفترة من الادق التي يواجهها لبنان والاقليم بشكل عام ومحور المقاومة بشكل خاص ، صحيح ان اصوات المدافع او الرصاص او الطيران قد خفتت الى حد كبير ، وصحيح ان مجمل المعارك التي خاضها المحور ضد الارهاب او ضد العدو الاسرائيلي ، قد تمت السيطرة عليها ، بفضل الكثير من التضحيات وبفضل الكثير من الحكمة ومن التروي ومن التخطيط الرصين ، من ضمن الصبر الاستراتيجي ، ولكن اهمية وحساسية هذه المرحلة الان ، ان الاميركيين ومن هو مرتهن او منقاد لهم ، وما اكثرهم ، يلعبون لعبة خبيثة من خلال الالتفاف على نتائج الانتصارت العسكرية والميدانية او ذات الطابع الاستراتيجي ، عبر مناورة اسقاط نفوذ وسلطة مكونات محور المقاومة في كل دولة من دول المحور ، عن طريق ما يسمونه الاستحقاقات الديمقراطية او الانتخابات النيابية ، بهدف الحصول على اغلبيات سياسية ، تدير السلطات بعنوان وغطاء دستوري ، لتحويل قرار دول محور المقاومة باتجاه تحقيق الاهداف التي عجزوا عنها عبر المواجهات العسكرية.

خطورة هذه المناورة انها قامت وتقوم على زعزعة الثقة برجالات محور المقاومة السياسيين والقادة الدستوريين ، من خلال ضرب المجتمع وتقليب الراي العام على تلك القيادات ، عبر الضغوط المالية والاقتصادية الضخمة ، والتي تعجز اقوى المجتمعات عن مواجهتها ، حيث يملك الاميركيون والمرتهنين لهم الكثير من وسائل الضغط المالي والاقتصادي ، وبغطاء وتوجيه اعلامي ضخم ، مدعوم بتمويل غير طبيعي ، وهذه المناورة من الضغوط مستمرة وتتصاعد ، نحو الوصول بمجتمعات محور المقاومة عند الاستحقاقات الديمقراطية ، الى ما يشبه الاستسلام، والقبول باي خيار ، للنجاة من الانهيار المالي والاقتصادي والذي اصبح او كاد يصبح في هذه المجتمعات ، انهيارًا اجتماعيًا شاملًا. طبعا، المعركة غير سهلة، فهي تدخل الى كل بيت وكل مجتمع وكل دولة، لإحداث تغيير دستوري، للأهداف التالية:

- نقل السلطة الى فئة موالية، وعلى الاقل انتزاع الاغلبية او القدرة النيابية المرجحة، الى فئة موالية.
- نقل القرار السياسي الرسمي الى فئة مطواعة، تذهب وفي غالب الاستحقاقات الاستراتيجية، نحو الانصياع الكامل للأجندة الأميركية، وذلك في العناوين التالية :

التطبيع مع العدو الاسرائيلي.

- التسوية مع العدو، بعد التنازل عن الحقوق الاساسية في المقدسات والاراضي في فلسطين او الاراضي التي ما زالت محتلة في سوريا ولبنان.
- الرضوخ في موضوع اللاجئين الفلسطينيين. والرضوخ لمخططات تجنسيهم في تلك الدول المستهدفة.
- الرضوخ أيضًا في موضوع النازحين السوريين. وعرقلة استراتيجية الدولة السورية تجاههم بما يقوي مناورة الضغط على سوريا في هذا الملف.
- الوصول الى علاقات غير متوازنة بين دول المحور، بين سوريا ولبنان مثلا، وبين سوريا والعراق ايضا، من خلال قرارات سياسية واقتصادية، تخلق خلافات وتوترات بين الدول المجاورة او الحدودية مع بعضها.
- التركيز في معركتهم الاعلامية على حزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق، كمكونين رئيسيين، كان لهما الفضل الاكبر مع الجيش اللبناني والجيش العراقي، في المواجهة والانتصار على الارهاب، من خلال شيطنة الحزب والحشد، والصاق تهمة مسؤولية كل منهما عن تردي الاوضاع في لبنان والعراق، وتصويب الراي العام اللبناني والعراقي على وجوب ابعاد السلطة التي تحمي هذين المكونين عن القرار الدستوري في كل من لبنان او العراق.
- إبعاد اليمن عن موقع المواجهة والعداء لإسرائيل، من خلال زرع سلطة منقادة للأجندة السعودية والاميركية، تعمل لعلاقة قريبة مع اسرائيل، وتعمل او توافق على منح اسرائيل موقعا آمنا لها ومؤثرا على البحر الاحمر ومضيق باب المندب وامتدادا الى خليج عمان وبحر العرب، بمواجهة إيران وعمقها البحري الاستراتيجي في تلك المنطقة الاكثر حساسية من العالم.

طبعا، هذه الاهداف طالما كانت موجودة في هذه الاستراتيجية الاميركية والاقليمية (الاسرائيلية والخليجية)، ولكنهم فشلوا في تنفيذها او تحقيقها، من خلال الحرب على سوريا ولبنان بواسطة الارهاب الذي خلقوه واداروا معركته، او من خلال الحرب المدمرة التي تعرض لها العراق، او من خلال العدوان على اليمن، تحت شعارات اعادة الشرعية وما شابه من شعارات فارغة وخادعة.

لذلك، تقوم معركتهم اليوم عبر مناورة خادعة، يعطونها غطاء الديمقراطية والانتخابات، وبأساليب متعددة، تترافق مع مروحة واسعة من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبمواكبة اعلامية خبيثة وموجهة بإتقان، بهدف نقل السلطات والقرار في دول محور المقاومة من موقع الى آخر.

مقترحات لأولويات الخطاب المقاوم

- العمل دائمًا من خلال المقالات والندوات والمؤتمرات، وفي كل المناسبات الاعلامية، على إظهار الاهداف السامية لخطاب ولموقف أطراف محور المقاومة، والثبات على الدفاع عن قضايا المحور وبأساسها القضية الفلسطينية، من خلال ابقائها اعلاميا في قمة القضايا الوطنية القومية، حيث على اساسها وعلى اساس محاولة طمسها، خُلقت وتوسَّعت اغلب ازمات دول وأطراف محور المقاومة.
- الابتعاد قدر الامكان في التصويب الاعلامي عن كل ما يشكل موضع خلاف مع السلطات الرسمية والاجهزة العسكرية والامنية، وعدم الانجرار الى ما يعمل له الاميركيون ومجموعاتهم دائما، بهدف زرع الانقسام والخلاف عبر توجيه الاتهامات للجيش اللبناني او السوري او العراقي وللأجهزة الامنية في كل من هذه الدول، بمعزل عن اسس هذه الاتهامات، حتى ولو كانت تحمل معطيات معينة تثير الشكوك والتكهنات.
- الابتعاد عن الصدام (الاعلامي) مع المكونات الاخرى، حتى مع الاطراف المنغمسة مع الاميركيين وعملائهم، والذهاب بعيدا جدا في مناورة الصبر الاستراتيجي، منعا للانجرار نحو خلافات، ستكون نتيجتها حتما، غير مناسبة لموقع المحور.
- التركيز او التصويب الاعلامي على فضح المناورات الاميركية وعلى تمتين العلاقة مع المكونات الداخلية، حتى لو كانت الاخيرة صدامية وغير وفاقية.

مداخلة عضو الرابطة د. حسن جوني

لماذا هذا الإصرار الأميركي الأوروبي على الانتخابات التشريعية اللبنانية؟، فمن ناحية السيادة والكرامة هذا الإصرار شيء خطير، فهل هم متأملين بالأكثرية حتى هذا الإصرار عليها؟، هل هذا الصراع بين التيار الوطني الحر وحركة امل وصل الى مرحلة سيؤثر على الانتخابات والأكثرية؟، وهذا ما يحاول الأميركي الاستفادة منه.

المجتمع الأهلي هو الروابط الاجتماعية العائلية وليس لديهم مجال في الضغط على الدولة، بل لديهم مهمة اجتماعية في ما بينهم. وإعطاء المجموعات المدنية دورًا سياسيًا كما حصل في "الربيع العربي" هو لتدمير المجتمع السياسي.

التعريف العلمي للمجتمع المدني هو هيئة وسطية تتطوع ومهمتها الضغط والتوعية، اضيف اليها ان تقوم بأعمال السلطة هذا فقط موجود في دول العالم الثالث وغير موجود في العالم المتطور لسببين موازنة الدولة والولاء.

مداخلة عضو الرابطة د. عادل يمين

يريد الأميركي والأوروبيين اجراء الانتخابات في موعدها ظنًا منهم ورهانهم انهم سيغيرون الأغلبية التي لم يهضموها نتيجة انتخابات 2018، ومن وقتها حدثت محاولات متعددة لكسر هذه النتيجة بعدة وسائل مالية وإعلامية وسياسية وتشويه لصورة أحزاب وقوى وشخصيات وخلق فتن وايقاع الانهيار على عهد ميشال عون وعهد هذه الأغلبية بغرض تأليب الناس والانتقال من ضفة الى أخرى ومحاولة تبديل النتائج.

الخاسر في الانتخابات الأخيرة ليس لديه شيء يخسره، وبالتالي لديه امل ويستثمر بالأموال والاعلام، والرد يجب ان يكون في تحسين وتحصين حظوظ فريقنا بالفوز.

يدرك الأميركي وحلفاؤه بأن الخاصرة التي يمكن النيل منها بالفريق الوطني هي البيئة المسيحية، لان في البيئة الشيعية هناك مجموعة عوامل وظروف تجعلها أكثر تحصينا لمصلحة حزب الله تحديدا والثنائي الشيعي بالأخص بسبب التحالف مع حزب الله، ففي البيئة الشيعية هناك عدة عوامل، عنوان المقاومة وهناك إمكانات مالية ولوجستية

وامكانيات حشد وبعد ديني وتاريخ من المقاومة وتنظيم اقوى ومجموعة عوامل تدفع الى الاستنتاج ان إمكانية الخرق اقل.

بالنسبة للأميركيين الإنقاص من الأغلبية هو من خلال ضرب التيار الوطني الحر، ويجب الاعتراف ان هناك مجموعة أخطاء واختلالات أساسية أدت الى جعل إمكانية النيل من التيار إمكانية قابلة للبحث، فنظريا أصبح هناك إمكانية لإيذائه.

لم يحصل تضامن كافي مع العهد لتحقيق إنجازات اقتصادية وخدماتية واجتماعية جادة، ولا يكفي التضامن الحقيقي الذي حصل لوصول ميشال عون الى رئاسة الجمهورية، فلا يمكن ان توصله الى الرئاسة وتتركه، فالرئاسة ليست غاية لنضعها انجاز للمقاومة!! ولكن قيمتها إذا كانت وسيلة لتحقيق غايات.

لم يحصل تضامن كافي مع التيار الوطني الحر والعهد لتحقيق إنجازات خدماتية حقيقة تهم الناس يمكن ان يرفعها كعنوان لمعركة انتخابية وكإنجاز يعتد به.

للأسف كانت أحيانا الضربات تأتي من داخل الفريق الوطني، وكان يجب معالجة الأمور، ولا يمكن الإبقاء على التسبب بضربات للتيار الوطني الحر ويوم الانتخابات تقول للتيار باننا جميعا معا في هذا اليوم.

الطائفية لا تكمن في الكوتا الطائفية ولا في الدوائر بل تكمن في الممارسة والخيارات. وبالتالي لا بد من وضع برنامج يحاكي حاجات الناس بالإضافة الى الوضع الاستراتيجي:

أولًا- ليس هناك من داع لطرح دائرة واحد حيث ان الشعب اللبناني بمعظمه غير راض حتى الان بهذا الامر.

ثانيًا- يجب ان نفهم هواجس بعضنا.

ثالثًا- يجب ان نوقف "حرتقة" على بعضنا.

رابعًا- يجب ان نضع خطة للكهرباء وللاتصالات وللقطار وللاقتصاد الإنتاجي ولوقف الانهيار المالي.

خامسًا- يجب ان نضع خطة لمكافحة الفساد، ولا اعتقد ان بمكافحة الفساد نحدث فتنة، ولا أدرى لماذا كلما قلنا نريد مكافحة الفساد نخاف من الفتنة، فلنترك للقضاء هذا الامر ليقوم به ضمن اطر معينة.

صحيح ان الفساد هو مشروع خارجي ولكن هذا ليس عن عبث ولكنه بغرض وضع الدولة اللبنانية بحالة اهتراء ووضع الشعب اللبناني بحالة جوع وبؤس من اجل فرض خيارات تتصل بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وبتمرير وجود النازحين السوريين في لبنان وبفرض شروط الاستسلام تجاه العدو الإسرائيلي وبغرض محاولة لي ذراع لبنان في موضوع ترسيم الحدود مع فلسطين المحتلة وتبديد ثروات لبنان النفطية والغازية والمائية.

الملاحظ ان الغرب أصبح حريصًا على مكافحة الفساد في لبنان من بعد ترك حلفائه في لبنان 30 عاما يعبثون في الأرض فسادًا ووقع الانهيار، وأصبحت الأغلبية بعيدة عنهم، ويمنعون المساعدات الا قبل اجراء الإصلاحات التي يمنعوننا هم من أن ننجزها، وهذا مخطط مرسوم ليصل الشعب اللبناني الى نتيجة بأن على دور الفريق الوطني انهارت الدولة.

الدولة المتهالكة والدولة الفاشلة هي لمصلحة المشروع الغربي الأميركي المعادي للبنان، لان العدو الإسرائيلي فشل في عدوان تموز في تحقيق أهدافه من خلال الحرب، والأميركي فشل الذي كان وراء العدو الإسرائيلي في تحقيق

أهدافه كما فشل في أفغانستان والعراق في الحرب المباشرة، انتقلوا الى الحروب من خلال الجيل الخامس أي الحروب بالتشويه الصور إعلاميًا والتركيع الاقتصادي وخلق الفتن.

يجب القول للناس بأن خيارنا ليس جوع ومقاومة، بل خيارنا مواجهة الاطماع الإسرائيلية و"داعش" مع تأمين مستلزمات الإصلاح والحياة وبناء الدولة من خلال اقتصاد انتاجي حقيقي، ووضع برامج تؤمن ضمان الشيخوخة، وضمان الصحة العامة، والتغطية الصحية، وتعليم مجاني، وتقوية الجامعة اللبنانية، وتقوية التعليم الرسمي، وتأمين مواصلات شبه مجانية: قطار عام ونقل مجاني، من خلال توسيع الاقتصاد، ومن خلال الدولة الرعائية، ومن خلال محاربة كل اشكال الفساد، ومن خلال احياء الثروة الوطنية.

ورقة عمل ومداخلة عضو الرابطة الأستاذ حسن حجازي

الحضور والاستثمار الصهيوني في الوضع اللبناني وازمات المنطقة:

لا يعدو مبالغة القول ان كيان الاحتلال حاضر في كل زاوية من ازمات منطقتنا لما له من عوامل مؤثرة في هذه الازمات. بل انه أصل ازماتها ومشاكلها لما يحمله هذا الوجود من ثقل على هذه المنطقة عبر السعي الى تنمية اسباب ضعفها وتحطيم مقدراتها ومنعها من الانطلاق بأي شكل من الاشكال، لأن ذلك النقيض لوجوده وحضوره كخنجر في خاصرة الامة وغدة سرطانية تهدف الى تفتيتها والقضاء عليها.

من هذه القاعدة نجد ان كيان الاحتلال يضع الساحة اللبنانية كإحدى اهم مرتكزات قوة المقاومة على رأس اهدافها في عملية التخريب والتهشيم، وهذا ما يركز عليه القادة الصهاينة ومراكز صنع الرأي العام والوسائل المختلفة التي يستخدمها العدو في عملية التدخل المدمر لمحاصرة المقاومة داخل واقعها اللبناني مستفيدا من تأليب الرأي العام ضدها علّ ذلك يشغلها من الداخل ويجعل بعض اللبنانيين كفيلا بتأدية الدور المطلوب في ضربها وتجريدها من شرعيتها وتخفيف اعباء المواجهة معها عن الاحتلال وذلك وقف المقولة اليهودية بأن "عمل الصديقين كفيل بأن يقوم به الاخرين". ومن هنا يمكن ان نشير الى مجموعة نقاط في التحرك الصهيوني للتأثير في الاستحقاقات الاساسية على الساحة اللبنانية ومنها العملية الانتخابية كوسيلة لقلب موازن القوى وممارسة الضغط السياسي الداخلي على خيار المقاومة ومن هذه النقاط:

- شن الحملات الدعائية التي تركز على تحميل المقاومة نتائج الازمة الاقتصادية والقول انها بسياساتها الصدامية مع الولايات المتحدة تشارك بتعزيز الازمة الاقتصادية وتحول حياة الناس الى جحيم.
- التركيز الدائم على ان خيار المقاومة ليس بالخيار الوطني انما يأتي في إطار خيارات اقليمية تضع المصلحة اللبنانية في اخر الاعتبارات وتفضل مصالح الخارج ومنها إيران قبل المصلحة الوطنية.
- الاشارة المستمرة الى ان عملية المواجهة العسكرية ومتطلباتها هي السبب في الازمات التي يعيشها لبنان وبالتالي على اللبنانيين ان يجدوا الوسائل للتخلص من اسباب الازمة وهو سلاح المقاومة الذي يسبب الحروب.
- تلميع صورة العدو كدولة تريد مصلحة اللبنانيين ولا غايات واهداف لديها في لبنان وان من يجر لبنان الى المواجهة هو حزب الل بل ان المسؤولين الصهاينة عبروا عن تألمهم لما يعيشه اللبنانيون وأعربوا عن رغبتهم بمدهم بالمساعدة مثلما عبر عن ذلك وزير الحرب بني غانتس.
- خرق الساحة الداخلية من خلال اصوات تدعوا الى التطبيع مع العدو من اجل كسر حالة العداء وتقديم النموذج التطبيعي مع الخليج على انه نموذج للنجاح والازدهار التجاري.
- محاولة احداث فرز داخلي بين اللبنانيين مرة تحت شعار السيادة واخرى تحت شعار الحياد على امل تعزيز هذا الصوت ليحتل مساحة كبيرة داخليا تحاصر المقاومة في المربعات المذهبية والطائفية.

- اظهار ان حقوق لبنان خصوصا في مجال النفط والغار في البحري لا يمكن ان تتم الا من خلال مسار تفاوضي يمليه الاميركيين وفق الشروط الاسرائيلية واظهار كل معترض على اي تفريط بأنه مزايد ولا يعمل من اجل مصلحة اللبنانيين.
- الاستفادة من المساحة الواسعة التي يتحرك من خلالها الاميركيين لطرح كل ما تطلبه تل ابيب من خلال التأثير الذي تملكه الدبلوماسية الاميركية من سلطة على الطبقة السياسة في لبنان.
- محاولة عزل المقاومة داخليا بواسطة سياسة الترغيب والترهيب التي تمارس ضد مختلف الافرقاء وسياسة العقوبات اظهرت ان الاميركيين يملكون تأثيرا كبيرا على هذا المستوى.
- الاستفادة من كل ما سبق في تأطير عملية رأي عام معادي للمقاومة في المرحلة المقبلة من اجل ايجاد بيئات سياسية طائفية ومذهبية لا تتقبل وجود المقاومة وتتجه نحو كل من يعاديها في الانتخابات النيابية.

الدور الصهيوني الحاضر في لبنان بالواسطة هو حاضر ايضا في كل الساحات من خلال دعم مسار تطبيعي حقق اختراقات في العديد من الدول العربية كما انه يعمل الى محاصرة حركات المقاومة في فلسطين والعراق وسوريا واليمن وهو يلجأ في هذا السياق الى تعزيز الحملات السياسية والاعلامية لشيطنة هذه الحركات لإسقاط مشروعيتها وتبرير الانقلاب عليها من الداخل والخارج، فهو يعمل على التدخل في الساحة العراقية ايضا عبر الادوات الاميركية وبعض الادوات العربية لعزل المقاومة على المستوى العراقي وممارسة نفس الحملات الاعلامية التي يستعملها ضد المقاومة في لبنان، وكذلك الامر في الحالة اليمنية عبر اقناع الاميركيين بضرورة تحجيم حركة انصار الل وعدم السماح بفك الطوق عنها ووقف الحرب ما سيمكنها من التحكم بالممرات المائية الاستراتيجية التي تمس امن الاحتلال بالصميم.

ازاء ذلك يمكن ان نصل الى عدد من التوصيات التي ترتبط بالنشاط الاعلامي الذي يمكن ان يعتمد لمواجهة الحملة الصهيونية على المقاومة:

- التركيز على مبررات عمل المقاومة التي يبقى الاحتلال هو السبب الاساسي في وجودها كعنصر مدافع عن قضايا الامة ووجودها في وجه الاحتلال، فهي نتيجة وليس سببا.
- ايضاح حقيقة هذا الكيان واطماعه حيال اللبنانيين والعرب وانه صاحب اطماع دائمة وكيف شن الحروب وتسبب بأزمات طويلة مدمرة لهذه المنطقة وهو الذي لا يمتلك اي مشروعية على مستوى الوجود.
- التركيز على اثار الصراع مع الصهاينة على تنمية هذه المنطقة التي عمل الاحتلال على استنزافها من خلال الحروب واغراقها في الازمات حتى يبقى هو الاقوى اقتصاديا وعسكريا.
- التأكيد على ان المقاومة في لبنان كانت ولا تزال تعمل للدفاع على اللبنانيين وكيف ضحت لسنوات طويلة في سبيل تخليصهم من شرور الاحتلال.
- التشديد على الطبيعة العدوانية والتوسعية للصهاينة واطماعهم بمقدرات هذه الامة وانهم يسعون للسيطرة والاستئثار بالمال والثروات سواء عبر الوسائل السياسية او العسكرية.
- ضرورة التنبيه الى كذب الدعاية الصهيونية واعتماد حملات دعائية مبرمجة من اجل كشف النوايا الحقيقية للصهاينة.
- تنظيم انشطة ثقافية واعلامية تركز على حقيقة الصراع ومحطاته وتاريخه بشكل يفضح حقيقة الاحتلال وطبيعة نواياه العدوانية.
- التأكيد على ان حالة التشرذم والتشظي الداخلي انما تخدم مصالح العدو واهدافه الخبيثة في اضعاف كل قوة تقف في وجهه.

هناك معضلة أساسية عند الإسرائيليين بالشأن اللبناني، وهذه المعضلة غير موجودة حيال أي واقع اخر، فالإسرائيلي خاض تجربة بناء على معطيات حصلت بعد الحرب اللبنانية ودخل الى لبنان واكتشف انه غرق في الرمال المتحركة بناء على حسابات خاطئة، وهي لها علاقة بالواقع الطائفي في لبنان.

عندما اقفل الباب الإسرائيلي عام 2000 اقفل الملف اللبناني وبالتالي لم يعد الإسرائيلي يعيد تجربة التدخل بالشأن اللبناني، حتى من خلال طرق ملتوية ليحاول التأثير بل هو يؤثر عبر وسائل أخرى وهنا يؤثر بشكل مباشر لان لديه تجربة خاطئة وثمن الثمانية عشر عاما من الاحتلال الذي دفعه والذي ترك أثر عميق في الوعي الإسرائيلي.

العنوان الاخر له علاقة بحسابات الساحة اللبنانية، ولدى الإسرائيلي الحسابات كلها باتجاه التصويب على المقاومة، ولدى الإسرائيلي قناعة ان ليس هناك أي قوة داخلية لا بالسياسة ولا بالانتخابات ولا بأي شكل من الاشكال قادرة على تغير هذا المعطى، وبالتالي فان الإسرائيلي لا يبحث عن التدخل او يتصل بطرف مباشر، بل هو يعمل عبر وسائل غير مباشرة ويراهن على دور الولايات المتحدة الأميركية، ولكن أكثر ملف يعمل عليه الوكيل الأميركي نيابة عن الاسرائيلي هو الملف اللبناني.

الجانب الإسرائيلي لديه رؤية للوضع الداخلي اللبناني بشكل مفصل ويترجمها عبر أدوات غير مباشرة.

لدى الاسرائيلي قناعة ان خرق الساحة الشيعية غير ممكنة والعمل على ساحات أخرى، ويدعم التوجه الأميركي في العمل على ساحات أخرى.

الحملة الإسرائيلية تركز بشكل العام على حزب الله وانعكاسه على الواقع الداخلي، والتركيز على ان وجود حزب الله ودوره يعرض لبنان للمشاكل.

التركيز على محاولة دعم أي فئة داخلية في لبنان لديها الاستعداد للدخول في مواجهة بأي شكل من الاشكال مع حزب الله.

الإسرائيلي يحاول ان يلعب دور المساعد وهو لا يقود حملة مباشرة، وكأن هناك تعميم على الاعلام الصهيوني بعدم الدخول بالشأن اللبناني بشكل مباشر، لان الإسرائيلي اكتشف وخاصة بعد مرحلة العام 2005 ان تدخله وتأييده "لثورة الأرز" و14 اذار وغيرها ان حزب الله كان يظهر التقاطع بين هذا الفريق اللبناني والإسرائيلي.

الإسرائيلي يراهن على الانتخابات في التغيير في البيئة اللبنانية العامة ولكن لديه قناعة ان المقاومة بيئتها الشعبية محصنة.

ورقة عمل عضو الرابطة الأستاذ علي مراد

وهي بعنوان: "مسبّبات الحملة السعودية على لبنان"

مقدّمة

منذ الساعات الأولى لقرار النظام السعودي اتخاذ إجراءات تصعيدية ضد لبنان ككل، على خلفية تناقل تصريح وزير الإعلام جورج قرداحي حول العدوان على اليمن، التي صرّح بها قبل توزيره بأسابيع، بدا واضحاً أنّ الهجوم السعودي على لبنان كان مبالَغاً فيه ومبيَّتاً ولا علاقة لتصريح قرداحي به، بل جرى استعماله كذريعة لشن الهجوم. من الواضح أن الموقف السعودي الإنفعالي هذا يأتي نتيجة تراكمات وليس وليد اللحظة او حدث تصريحات قرداحي، فعند تتبّع المواقف والسياسات السعودية تجاه لبنان منذ عام 2005 عندما اغتيل رفيق الحريري وما تلاه

من تآمر سعودي على المقاومة خلال حرب تموز 2006، والسلوك السلبي ضد حزب الله خلال سنوات الحرب السورية، وصولاً إلى الضغط السعودي على لبنان بداية عام 2016 لدفع الحكومة إلى تبنّي موقف الرياض في أزمتها مع طهران، وليس انتهاءً بالموقف السعودي الرافض للتسوية الرئاسية في تشرين الأول عام 2016، التي كانت من أسباب احتجاز الحريري في الرياض في تشرين الثاني عام 2017 وإجباره على الاستقالة، واضطرار ولي العهد السعودي لاحقاً إلى إطلاق سراحه نتيجة ضغوط أميركية – فرنسية.

كل هذه التراكمات شكّلت مجموعة من الأدلّة على أنّ القيادة السعودية لم تكن بوارد استثناء الساحة اللبنانية عن ملفات المنطقة المشتعلة، التي خسرت الرياض الكثير من نفوذها في أغلبها. وحتى عند معاينة السلوك السعودي تجاه لبنان في الأشهر القليلة الماضية، في ما حصل مع الوزير شربل وهبة وقرار منع استيراد المنتوجات الزراعية اللبنانية أو السماح بمرورها عبر أراضيها إلى باقي دول الخليج بحجة تصاعد تجارة المخدرات والكبتاغون من لبنان إلى السعودية، يُستَنتَج أنّ السعودية كانت تتحضّر لحملة ما تستهدف لبنان سعياً للحصول على مكاسب معينة أو التعويض عن نفوذها الذي خسرته في السنوات الأخيرة. تعرض هذه الورقة لخلفيات ومحفّزات القرار السعودي، وكيف يمكن أن يتطوّر حتى موعد الانتخابات النيابية اللبنانية المزمع إجراؤها في آذار عام 2022.

أولاً: في وقائع التصعيد

أعلنت السعودية في أواخر تشرين الأول 2021 طلبها من السفير اللبناني في الرياض المغادرة واستدعت سفيرها في بيروت، بالتوازي مع إجراءات تصعيدية أخرى تجاه لبنان منها وقف الواردات اللبنانية كافة إليها. وحذت دول خليجية أخرى خذو الرياض، فأعلنت البحرين طرد سفير لبنان من أراضيها، وتبعتها الكويت ثمّ الإمارات العربية المتحدة، التي سحبَت دبلوماسييها من لبنان وطلبت من مواطنيها مغادرة الأراضي اللبنانية في أسرع وقت.
وأصدرَت قطر بياناً أعربَت فيه عن تضامنها مع السعودية، لكنّها دعت إلى "تهدئة الأوضاع، والمسارعة في رأب الصدع بين الأشقاء". هذه الأزمة التي افتعلَتها الرياض كانت بذريعة ما صرَّح به وزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي في مقابلة سُجّلت معه في آب 2021 (قبل توزيره)، وبُثّت في 25 تشرين الأول 2021، قال فيها إنّ أنصار الله في اليمن "يدافعون عن أنفسهم ضد اعتداءات السعودية والإمارات"، واصفاً الحرب على اليمن بـ "الحرب العبثية" التي يجب أن تتوقّف.

وسبق اتخاذ السعودية وبعض دول الخليج خطواتها الدبلوماسية والاقتصادية التصعيدية ضد لبنان، كان وزير الإعلام جورج قرداحي قد صرّح أمام وسائل الإعلام في 27 تشرين الأول 2021 بأنّه لن يعتذر عن ما قاله في المقابلة التلفزيونية معتبراً بأنّه لم يخطئ بحق أحد كي يعتذر، ورافضاً أسلوب الإملاء على اللبنانيين حول "ما يجب القيام به من بقاء وزير في الحكومة من عدمه". وتزامنت خطوات سحب السفراء الخليجيين من لبنان وطرد السفراء اللبنانيين من عواصم خليجية مع حملات إعلامية خليجية شرسة ضد الوزير قرداحي ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، داعية لاستقالة أحدهما. وكان رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي قد شارك في قمة المناخ في غلاسكو واجتمع مع قادة دول عربية وغربية، نتج عنها حصول ميقاتي على دعم أميركي – فرنسي بالدرجة الأساسية لجهة عدم قبول استقالة حكومته بسبب الأزمة المفتَعَلة.

وفي 8 تشرين الثاني 2021 زار الأمين العام المساعد للجامعة العربية حسام زكي بيروت وأجرى سلسلة لقاءات مع المسؤولين اللبنانيين، في ما قيل أنّه وساطة عربية لنزع فتيل الأزمة. لكن ما رشح عن لقاءات زكي وما صرّح به لوسائل الإعلام أشارت إلى أنّ المبعوث العربي رفض تقديم ضمانات بشأن تراجع الرياض عن خطواتها حيال لبنان بعد استقالة قرداحي، ووفق مصادر حكومية لبنانية طلب حسام زكي إقالة قرداحي كمدخل للحلّ مع السعودية.

ثانياً: الأسباب المزمنة للتصعيد

1.الحنق السعودي على دور حزب الله الإقليمي

تنظر الرياض إلى الدور الذي لعبه حزب الله خلال سنوات المواجهة في أكثر من ساحة عربية على أنّه كان دوراً معطلاً لكثير من برامجها واستثماراتها في أكثر من ساحة عربية. ففي سوريا، شهد عام 2015 تدخّل روسيا في الحرب السورية، بالتوازي مع انهيار مشروع الرياض في غوطة دمشق الشرقية من خلال الاستثمار بالحالة السلفية التي رعتها وموّلتها هناك وكلّفت زهران علوش بقيادتها. السعوديون يضعون الجزء الأكبر من اللوم على حزب الله في إفشال هذا المشروع والاستثمار من خلال دوره الطليعي إلى جانب الجيش السوري في جبهات القتال.

في اليمن، تحمّل السعودية مسؤولية هزيمتها العسكرية أمام اليمنيين لحزب الله، ولا يقتصر الأمر على خطب سماحة الأمين العام للحزب الداعمة لأنصار الله منذ عام 2015 وحتى اليوم. يروّج الإعلام السعودي لأخبار عن تدريب الحزب لمقاتلي حركة أنصار الله وإرسال مستشارين عسكريين إلى صنعاء للإشراف على العمليات العسكرية ووضع خطط قتالية واستعمال المسيّرات وتصنيع وقصف الصواريخ الباليستية. أما في البحرين، فتنظر الرياض إلى حزب الله على أنّه الجهة التي ألهمت جماعات وأفراد هناك لتزخيم انتفاضة الشعب البحريني ضد آل خليفة. وفي العراق تعتقد الرياض أنّ حزب الله يمارس دوراً إشرافياً بالشراكة مع قوة القدس في الحرس الثوري على ألوية وفصائل ضمن الحشد الشعبي، وتسعى لإنهاء هذا الدور المتصوَّر.

2.إنزياح الموقف الرسمي اللبناني

تعتبر القيادة السعودية أن الموقف الرسمي للبنان قد طرأ عليه تغيير إزاء المواقف من قضايا المنطقة التي تريدها الرياض منحازة إليها عند الطلب. فمنذ صدور الموقف اللبناني من أحداث إحراق مبنيَي السفارة والقنصلية السعودية في إيران بداية عام 2016، تنظر القيادة السعودية إلى أنّ موقف لبنان آنذاك لم يكن كما تريد لناحية صدور إدانة رسمية لإيران، ناهيك عن اتباع خطوات دول عربية أخرى قامت باستدعاء سفراء إيرانيين أو ربما طردهم من عواصمها. في المحصّلة تعتبر القيادة في السعودية أنّ حزب الله يؤثّر على القرار الرسمي اللبناني بسبب نفوذه العسكري والأمني في لبنان، وخاصة بعد إنجاز التسوية الرئاسية في تشرين الأول عام 2016 وانتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، وما حصل في قضية احتجاز الحريري في تشرين الثاني عام 2017 والدور الذي لعبه كل من الرئيس عون وحزب الله ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل وبعض قيادات تيار المستقبل لاستعادة الحريري إلى بيروت.

3.عجز أدوات الرياض الداخلية

منذ خيبة الأمل السعودية من تيار المستقبل وزعيمه سعد الحريري عند التوصّل للتسوية الرئاسية في تشرين الأول عام 2016، انتقلت الرياض إلى مرحلة من التخبّط والتعاطي في الملف اللبناني على أساس أنها لم تعد تعتمد على الحريري كوكيل رسمي لها في الساحة اللبنانية. طبعاً كانت محطة تشرين الثاني عام 2017 محاولة سعودية لاستبدال سعد ببهاء الحريري، ظنّاً من ولي العهد السعودي بأنّ ما فشل سعد بتحقيقه سينجح بهاء به، وأنّ القاعدة الجماهيرية للمستقبل ستبايع بهاء دون تردد، فقط لمجرّد أن السعودية قرّرت. سلوك بعض القيادات النافذة في التيار ورفض جمهوره إقصاء سعد أدّى إلى مقاربة سعودية مختلفة تجاه تيار المستقبل وزعيمه الذي أجبرت على تحريره. حاول محمد بن سلمان الاعتماد على أطراف أخرى – ولا سيما المسحيين والقوات اللبنانية تحديداً – لتملأ بعض الفراغ الذي أحدثه تخليه عن تيار المستقبل وزعيمه، لكن كما أظهرت الوقائع (التي رفض ابن سلمان الأخذ بها بدايةً

وعاندها) أنه ليس بالإمكان العثور على بديل أو بدلاء قادرين على تنفيذ ما يريده في الساحة اللبنانية (مواجهة حزب الله بالمباشر)، وقد تأكّد من هذه الحقيقة بعد أيام على تنفيذ جعجع مجزرة الطيونة.

ثالثاً: دوافع التصعيد المستجدّة

1.توتّر علاقة الرياض مع إدارة بايدن

منذ ما قبل استلام جو بايدن السلطة رسمياً بداية عام 2021 وولي العهد السعودي سعى لتسليح نفسه بأدوات وأوراق تقيه قدر الإمكان من الضغوط الآتية من إدارة بايدن. أغلق ملف الأزمة الخليجية قبل أيام من تنصيب بايدن، وشرع بمحاولة استرضاء التيار الليبرالي في الحزب الديمقراطي الأميركي من خلال تقمّص شخصية "الناشط البيئي" عبر مبادرات لتخفيف انبعاثات الطاقة، وأوفد شقيقه لمحاولة مخاطبة بايدن حول ضرورة أن يقبل بالحديث مع شقيقه، وعندما لم يجد محمد بن سلمان أي تجاوب ملموس، لا سيما في النقطة الأخيرة، انتقل إلى ممارسة الدلع والمشاغبة لكي يثير انتباه الأميركيين ويجبرهم على الحديث معه وفق المستوى الذي يريده .

وفق المعلومات المتوفّرة، تضغط إدارة بايدن على محمد بن سلمان في ملف تعويضات عوائل 11 أيلول، وملف البيئة وتقليص انبعاثات الطاقة في السعودية، وزيادة انتاج النفط سعودياً لخفض أسعار الوقود، وخلافه مع سعد الجبري - مساعد محمد بن نايف السابق - في الدعوة القضائية التي رفعها عليه أمام المحاكم الأميركية بتهمة محاولة اغتياله. في المقابل، تطلب إدارة بايدن - مع الفرنسيين - من الرياض منذ أشهر عودتها للانخراط في الساحة اللبنانية ولا سيما تمويل حملات فريقها في لبنان (قوى مدنية وأحزاب من مخلفات 14 آذار) قبيل انتخابات 2022. هنا من المرجَّح أن يحاول ولي العهد السعودي استثمار هذا الطلب الأميركي بخصوص الانتخابات اللبنانية ليقايض استجابته للأميركيين بطلباته بتخفيف ضغوطهم عليه والقبول باستقباله في الولايات المتحدة، وبالتالي يصبح التصعيد السعودي في لبنان من متطلّبات رفع قيمة استجابة السعوديين للطلب الأميركي حيال لبنان، ولا سيما بخصوص الاستحقاق الانتخابي اللبناني قبيل أشهر من إجرائه.

2.الضغط في لبنان لفرملة الهجوم في مأرب

من أهم أسباب قبول ولي العهد السعودي التفاوض مع إيران في الربيع الماضي هو محاولته انتزاع التزام إيراني بإيقاف تقدّم قوات صنعاء باتجاه مأرب. وكما بات معلوماً، كان الوفد السعودي يثير الملف اليمني في كل جولة تفاوض كأولوية بالنسبة للرياض، وبالتحديد مسألة تقدّم قوات صنعاء في جبهة مأرب. بما أنّ السعوديين فشلوا بانتزاع أي التزام أو مساعدة إيرانية في هذا الصدد حتى تاريخ سقوط باقي المديريات المتاخمة لمدينة مأرب قبل أشهر، اقتنع ولي العهد السعودي بأنّه لن يفلح بالحصول على ما يريده عبر التفاوض مع الإيرانيين في ما فشل بتحقيقه ميدانياً في اليمن، فلجأ إلى تزخيم الضغط في الساحة اللبنانية عبر سلسلة من الإجراءات بدأت بتضخيم قضية تهريب مخدرات الكبتاغون إلى السعودية من لبنان وإصدار قرار منع استيراد أو عبور المنتجات الزراعية إلى السعودية وعبرها إلى باقي دول الخليج، والحملة على وزير الخارجية السابق شربل وهبة، واستمر بإرسال رسائل إلى سعد الحريري تفيد بعدم رضاه عن تشكيله حكومة بالشراكة مع حزب الله والرئيس عون، ووصولاً إلى رسائل سلبية أيضاً لنجيب ميقاتي عندما كُلِّف بتشكيل حكومة جديدة. وقد فُهِم هذا التوجّه السعودي جيداً عندما لم يُقدِم أي مسؤول سعودي على إرسال تهنئة لميقاتي بعد تشكيله حكومته.

3.تطوّر الموقف السعودي من التطبيع

ينظر ولي العهد السعودي إلى كيان العدو الإسرائيلي كطرف مهم وحاسم لناحية تطوير علاقته بالأميركيين في واشنطن عبر توظيف اللوبي الصهيوني النافذ هناك. علاوة على الطمع بتحسين موقعيته عند الأميركيين بمساعدة الصهاينة، يرى محمد بن سلمان أنّ التعاون مع تل أبيب من شأنه أن يؤدّي إلى فتح فرص اقتصادية وتنموية وأمنية كبيرة ضمن برنامجه لتنويع الاقتصاد السعودي وجلب تكنولوجيا متطوّرة إلى السعودية. ولأن إعلان التوجّه للتطبيع لا تزال دونه عقبات كثيرة، منها تضرّر صورة السعودية – بلاد الحرمين – وتراجع مكانتها في الساحة السنّية، يعتقد ولي العهد السعودي أنّه بحاجة إلى تكميم أفواه الأطراف القادرة على التشويش على خطوته التطبيعية وتحريض وتأليب الرأي العام السنّي ضدّه، لذلك من الطبيعي أن يعمد إلى اتباع سياسة الضغط على الأطراف العربية التي لا تزال تتمسّك بخيار المقاومة وترفض التطبيع مع العدو، وقد فعل ذلك خلال حقبة ترامب مع الفلسطينيين إبّان الترويج لـ "صفقة القرن"، ولا شك أنّ المقاومة في لبنان هي هدف طبيعي له في هذا الإطار.

يمكن ملاحظة جملة عوامل واتجاهات ذات تأثير في السلوك السعودي:

أ. وصلت القيادة السعودية إلى قناعة مفادها أنّها حتى لو سايرت واشنطن في مسعاها للحصول على أغلبية عبر الانتخابات لتقويض حزب الله في لبنان (سيناريو انتخابات 2009)، فإن قوة الحزب داخلياً وقدرته على التأثير كفيلة بإحباط أي محاولة للَي ذراعه عبر حكومة لبنانية تصدر قرارات للتضييق عليه، وكل من سيناريو 7 أيار 2008 وإسقاط حكومة الحريري عام 2011 دليل على ذلك.

ب. الدافع الرئيسي وراء قبول محمد بن سلمان الذهاب إلى بغداد لمفاوضة الإيرانيين كان بالدرجة الأساسية مرتبطاً بالملف اليمني، وبالتحديد سعياً لإيقاف تقدّم أنصار الله باتجاه مأرب. لذلك، وبعد سقوط مدينة مأرب وتحقّق خسارة السعودية آخر معاقلها في الشمال اليمني، فهي تبدو غير مهتمّة باستئناف حوارها مع الإيراني مجدداً، وبالتالي سيستمر التصعيد السعودي ضد إيران وحلفائها.

ت. لا يُبدي الرئيس الأميركي جو بايدن أيّ مؤشّرات على إمكان تعديل موقفه الشخصي من ولي العهد السعودي، فسياسة الترويض التي يعتمدها تجاهه لم تنتهِ صلاحيتها بعد، كون الأمير السعودي لا يزال يناور ويمارس دلعاً يتمظهر بعدم التوجّه لزيادة إنتاج النفط لخفض الأسعار، وعدم رغبته في تسوية ملف سعد الجبري (عبر الإفراج عن أولاده الذين يحتجزهم)، ورفضه قبول التوصّل لتسوية مع عوائل ضحايا 11 أيلول تقضي بدفع مبالغ مالية للعوائل، ومحاولة عرقلة مساعي واشنطن في قمة المناخ في غلاسكو لانتزاع التزامات من دول نفطية بخفض انبعاثاتها الكربونية.

خاتمة

لا يبدو أنّ الحملة التصعيدية السعودية على لبنان ستنتهي قريباً. كل المؤشّرات المستقاة من الأسباب والدوافع التي دفعت الرياض للمضي قدماً في برنامجها للضغط على كل اللبنانيين تشير إلى أنّ تراكم الخيبات السعودية في الساحة اللبنانية قد وصل إلى منسوب لم تعد الرياض تطيق تحمّله. لكن إمكانية توقّف الحملة التصعيدية من عدمه مرتبط بعوامل إقليمية ودولية هي بالدرجة الأساسية ملف التفاوض السعودي الإيراني، ثم ملف علاقة إدارة بايدن بالقيادة السعودية في الرياض. سيتحدَّد مصير التصعيد بناء على تطور الأحداث في الملفَّين سالفَي الذكر، وستكون الانتخابات النيابية اللبنانية محطة لاختبار نوايا السعودية تجاه مستقبل نفوذها في لبنان، إن كانت ستُقدِم على الاندفاع لدعم أتباعها اللبنانيين وإعادة إحياء نفوذها أم ستكتفي بما هو واقع اليوم من إحجام وتحفّظ أملاً بنجاح استراتيجية محاصرة حزب الله .

مداخلة عضو الرابطة الأستاذ وجيه زغيب

لا يجب ان يكون هناك خطاب انتخابي بل خطاب سياسي، فالخطاب السياسي مستمر وقابل للتطوير. تريد اميركا وحلفاؤها احداث خرق محدود وتحديدا جماعة الـ "NGO'S"، ويستهدفون مقاعد التيار الوطني الحر، ومقاعد الثنائي الشيعي ليست موضوع بحث لأنهم يدركون ان هناك صعوبة بالاختراق. لا اعتقد انهم يراهنون على أكثرية ساحقة بالمجلس النيابي ولكنهم يحاولون ان يعدلوا بصورة الخريطة للمجلس لكي يجعلوا من جماعتهم بيضة قبان يستخدمونهم حسب الحاجة.

المرحلة الراهنة حساسة وصعبة ولا أشجع المتفائلين في امرين نواجههم في غاية الخطورة، يجب التعامل معهم من قبل الدولة اللبنانية ومحور المقاومة والتيار الوطني الحر بالكثير من الحساسية وبتفكير بارد هما: التحقيق بانفجار مرفأ بيروت والانتخابات النيابية. لبنان أصبح دولة متهالكة، وبعد هذين الامرين يعلن لبنان دولة فاشلة، واعتقد انه يجب الانتباه لهذين الامرين بجدية والتعاطي معهم بحذر.

مداخلة عضو الرابطة الأستاذ هادي قبيسي

لماذا الأميركي مصر على الانتخابات النيابية؟، النقطة الأساسية ان الأميركي لديه ضيق في الخيارات وتراكم كبير في تمويل وبناء المنظمات المدنية. الاستثمار المدني بدأ عام 2006 ويراهن الأميركي عليه، وبالتالي لا يمكن ان يتخلوا عنه بلحظة بل يعتبر ان هناك مؤشرات لفرص إيجابية.

على مستوى البيئة المحلية، فشل الدولة وعدم انتظار اللبناني شيء من الدولة، وهذا صار خطاب عام. وعلى مستوى القوى، هناك صراع حاد بين التيار الوطني الحر وحركة امل، وهناك صراع حاد في البيئة المسيحية وله اثاره، وهناك صراعات داخل المجتمع المدني داخل التركيبة الأميركية.

هناك أربعة تحولات في سلوك حزب الله بدءا من الانتخابات الماضية، أولًا التحرك من خارج الحكومة على مستوى المعونات والمازوت، ثانيًا صار هناك اعلان لأول مرة عن ردع عسكري مباشر وصريح، وهذا يؤثر على الحلفاء وعلى البيئات المقابلة سلبًا وايجابًا، ثالثًا اعلان إمكانية خوض حرب مع الأميركي في لبنان، رابعا التوقف عن العمل في ملف مكافحة الفساد لأنه أصلا لم يعد هناك دولة.

أمانة سر الرابطة

22 تشرين الثاني 2021